

محاضرات مادة الفكر السياسي الإسلامي المعاصر/المرحلة الرابعة/ قسم العلوم السياسية^(١)
أ.د. هادي مشعان ربيع

عنوان المحاضرة: الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر

.....

تعد السياسة من المفاصل المهمة في الإسلام واحتلت مكانة بارزة في الأدبيات الإسلامية منذ بزوغ الإسلام وحتى يومنا هذا والاطلاع على آراء ومواقف المذاهب الإسلامية في مجال السياسة يوضح أنها تعني ما يتعلق (بالسلطة - الدولة) ولكن من منطلقات متعارضة ومتباينة أحيانا كالاختلاف حول اعتبار السياسة من الأصول ام من الفروع .وقصد بالسياسة رعاية شؤون الأمة داخليا وخارجيا وتكون من قبل الدولة والأمة فالدولة هي التي تباشر هذه الرعاية عمليا والأمة هي التي تحاسب بها الدولة.

ومن الطبيعي ان تكون اهتمامات الفكر السياسي الإسلامي المعاصر ناجمة من تحديات المرحلة لان قانون التأثير والتأثير هو الفاعل في الجانب الفكري لاسيما وان هذه التحديات مست جوهر الرؤية التقليدية فيما يرتبط بالدولة وشموليتها وآليات اختيار الحكم فيها، اذ ظلت بعض المدارس الفكرية تحاول خلق حاجزا معرفيا بين المتغيرات الفكرية فيما يتصل بالدولة وبين الرؤية التراثية لها معتقدة ان الأصالة تعني تكرار التجارب الماضية ، دون ان نغفل ان التيار الغالب إسلاميا أعاد انتاج منظومة معرفية ترتكز الى الثوابت الإسلامية مستفيدة من نتاج المعرفة الإنسانية.

١ - مصادر المحاضرة:

- أمل هندي كاطع ود.خليل مخيف الربيعي، الفكر السياسي الاسلامي المعاصر، بيروت ، دار السنهوري، ٢٠١٩.صص ١٥-٢٢.
- محمد مهدي شمس الدين ، في الاجتماع السياسي ، قم : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٩٤ ، ص٧٦.
- عبدالقادر عودة ، الاسلام واوضاعها السياسية ، ط٢ ، د.م ، ١٩٦٧ ، ص٩٦.

ماهية الدولة وأركانها في الفكر الإسلامي المعاصر

وسيتم في هذه المحاضرة التطرق لماهية الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر وتعريفها المتعددة وأركانها والإشكاليات المثارة حول تلك الأركان.

بداية لابد من القول : ان الحديث عن الدولة اخذ في جانب منه يتمحور حول الإجابة عن تساؤل مهم وأساسي وهو : هل يؤمن الإسلام بوجود الدولة ؟، وانه لم يقتصر على جوانب الحياة الاجتماعية من أمور عبادات ومعاملات فقط ، بل تناول الأمور السياسية أيضا ؟ أم أن الإسلام دين ورسالة سماوية تهتم بالفرد وعلاقته بالله ؟

وفي اطار الإجابة عن هذا التساؤل دارت نقاشات وبحوث وندوات بحثت في العلاقة بين الإسلام والدولة لاسيما بعد انهيار الدولة العثمانية وإلغاء الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤ ، حتى أصبحت هذه العلاقة من أسباب الخلاف الفكري في الساحة الإسلامية ، واذ تجاوزنا الخلاف بين التيار العلماني والإسلامي حول هذه القضية ، فان الفكر الإسلامي ويحكم الواقع انقسم في الإجابة عند سؤال العلاقة بين الدولة والإسلام إلى تيارين : الاول : ينكر وجود دولة في الإسلام بكل ما تعني الدولة من اطر قانونية مؤسسية او عناصر ومقومات طبيعية، والثاني : يؤمن بالحاجة الى الدولة في الاسلام .

أولا-التيار الرفض

انطلق هذا التيار من فهم العقيدة الاسلامية ، ومن دراسة التجربة الاسلامية في الحكم ليعزز رايه الرفض لوجود دولة اسلامية . ومن ادلة هذا التيار :

اولاً : ينطلق اصحاب هذا التيار من فهم عقائدي ورؤية خاصة لقضية الايمان في الاسلام مفادها ان الايمان تجربة شخصية قائمة على الاعتقاد والتسليم وانه لاينطوي على بُعد مجتمعي حتى يحتاج الى الدولة لإجرائه او تنظيمه .

ثانياً : يستند البعض الى الدليل القرآني مؤكدين ان القران الكريم قد خلا من اية اشارة الى الدولة لفظاً او مفهوماً ، وان ورود لفظ دولة في اطار التحول والانتقال من حال الى آخر وهو امر يرتبط بالدولة بالمفهوم الاصطلاحي ممايعني غرابية المصطلح عن الثقافة الاسلامية ، هذا فضلاً على ان هناك قسر من قبل بعض المفكرين الاسلاميين لبعض الآيات القرآنية والنصوص وترجمتها الى مايقارب الدولة والسلطة مثل الأمانة وولاية الامر والامانة والخلافة ،

ثالثاً : ان الدين عبارة عن حقائق خالدة لا تتغير ، بينما الدولة تنظم يخضع لعوامل التطور والتحول الدائم ، كما ان الدين مقدس ومنزه من الخطأ ، فعندما يتم تحويله الى دولة فسوف تسلب منه القداسة ، لان الدولة عند ممارسة السلطة فهي لا بد ان تتلازم مع الخطأ سواء ، اكان عمداً او سهواً وهذا يعني بالنتيجة اما اضعاف القداسة على الخطأ او سلب القداسة من الدين وهو امر يتعارض مع فكرة قدسية الدين .

رابعاً : يركن بعض مؤيدي هذا التيار للتاريخ ليشهد به ويثبت فشل الحكومات التي حكمت باسم الدين ، وان ادعى رجالها انهم يطبقون التعاليم الدينية والكتب المقدسة. خامساً: لاشك ان في الاسلام احكام لا بد من اجراءها في المجتمع ، وان احد وظائف الدولة تطبيق هذه الاحكام ، لكن اصحاب هذا التيار يقولون لو ان الامة اتفقت على اجرائها دون الحاجة الى وجود الدولة لانفتت فكرة وجود الدولة في الاسلام .

بهذا الطرح فصل التيار الرافض لوجود الدولة بين البعد الفردي والاجتماعي ، فالإسلام يتضمن احكام فردية لاحاجة للدولة لتنفيذها ، واحكام مجتمعية تحتاج الى وجود الدولة ، وامكانية اقامة الاحكام الفردية لايعني عدم اقامة الاحكام المجتمعية واذا كان الايمان بالإسلام قضية عقلية فردية ، فان هذا الالتزام يفرض على المؤمن واجبات ذات طابع مجتمعي ، ومن هنا تتبع الحاجة للدولة لإقامة البعد المجتمعي وتفسيره وتطبيق احكام الاسلام في المجالات المختلفة .

ثانياً: التيار المؤمن بوجود دولة في الاسلام

يؤمن انصار هذا التيار بأن الدولة واجبة وليست جائزة فاذا لم تقم فان الامة تكون مسؤولة عن عدم قيامها بانشاء الدولة ، كما ان الجمع بين مصالح الدنيا والاخرة هو اصل من اصول الاسلام ، اي لا عزلة بين الدين والدنيا .

وبذلك ينطلق اصحاب هذا الاتجاه من مسلمة عندهم هي ان الدولة في الاسلام لاتختلف عن غيرها من الدول من حيث وجودها واستنادها للقاعدة الفكرية التي منها تستمد الدولة اهدافها وغايتها ووسائلها .

أما الأدلة التي يقدمها هذا التيار فتبين تناولها من خلال بعدين اساسيين :

اولاً : البعد النظري : الذي ينطوي بدوره على عناوين عدة منها :

- ١- ان القران الكريم تحدث عن السلطة بعدها المفهوم الاساسي للدولة لانها البعد المتغير تحت عنوان الولاية . كما حدد موقفه من بعض النظم السياسية القائمة بطريقة ابتعد فيها عن شخصية الحاكم وركز على السياسية وانعكاساتها على الشعب او الامة .
- ٢- تعد الدولة المظهر الاسمي لتوحد الامة الاسلامية والتي سعى الاسلام اليها وحث على تحقيقها لما للدولة من قابلية للدفاع عن وحدة الامة ومواجهة محاولات تفرقتها .
- ٣- ان الاسلام لايعني بشؤون الاخرة فقط وانما يعني كذلك بشؤون الدنيا ، وكان طبيعياً ان يهتم بالدولة الى جانب عناية بشؤون الدين .
- ٤- اشتملت الشريعة والاحكام القانونية التي جاء بها الاسلام على قواعد ومبادئ عامة تتعلق بشؤون الحكم وتصلح لكل زمان ومكان كمبادئ الشورى والعدل والحرية والمساواة والتعاون ، لم تقتصر هذه الرؤية على بعض المفكرين الاسلاميين فقط بل ايدها بعض الكتاب والمستشرقين الغربيين .

ثانياً : البعد العملي : فالدولة تعد من الضروريات العقلية والاجتماعية ويتم التاكيد بهذا الصدد على بعض النقاط منها:

- ١- ان الرسول الاكرم (ص) اقام دولة في المدينة المنورة وان افتقرت الى الاجهزة الخاصة بالدولة الحديثة ، لان الدولة ظاهرة اجتماعية تتطور وتتعد طبقاً للتطور العلمي والاقتصادي والاجتماعي لافرادها ، وقد وضع الرسول "ص"الخطوط العريضة للدولة الاسلامية من نظام جزائي ونظام قانوني وانظمة عسكرية وادارية وهذه الانظمة كانت تتطوي على نواة او جذور الدولة وملائمتها مع ظروف البيئة المتغيرة .
- ٢- اذا كانت البيعة تمثل عنوان الولاء للدولة من حيث الالتزام بالقوانين والدفاع عن الدولة عند تعرضها للعدوان من قبل القوى الراضة لوجودها ، فان البيعة تعد المقوم الاول لدولة الرسول "ص" فضلا عن الشورى التي يعدها البعض المقوم الثاني وفق تفسيرهم لايتي الشورى في القران الكريم.
- ٣- يستعرض انصار هذا التيار الاعمال السياسية التي قام بها الرسول "ص" والتي تعد من ابرز مهام الدولة ، منها عقد وثيقة المدينة التي تعد اول دستور للحكومة الاسلامية كما انه جهز الجيوش وبعث البعثات العسكرية الى مختلف المناطق في الجزيرة العربية ،وقاتل المشركين ، كما انه بعث السفراء والمندوبين السياسيين الى الملوك والزعماء وانه نصب القضاة وعين الولاة

واعطاهم برامج للادارة السياسية ، وعمل على جباية الضرائب الاسلامية كالخراج والزكاة وانفاقها على مستحقيها ، كما فصل في الحقوق بين الناس وحل مشاكلهم

٤- وعليه يوصف الرسول (ص) بانه اول رئيس للدولة الاسلامية فجمع برئاسة الدولة بين صفتين : اولهما : صفة الرسول والثانية : صفة الحاكم الذي يراس الدولة ويديرها ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويصرف الشؤون الادارية والمالية والسياسية .

وعند الترجيح بين التيارين السابقين ، نجد ان التيار الثاني هو الاوفق في تحديد فهم مراد الاسلام من الدولة ، لان الاسلام يحدد نوعين من المسؤوليات :

الاولى : المسؤولية الفردية والتي ترتبط بالتكاليف الفردية

الثانية : المسؤولية الجماعية ذات الابعاد السياسية كالدفاع عن الامة وطريقة توزيع الثروة والتكافل الاجتماعي وغيرها من التكاليف ، فضلاً عن ان خطابات القران الكريم الى الجماعة اكثر مساحة من الخطابات الفردية مما يتطلب اداة لتحقيق تلك التكاليف والمحافظة عليها .

وبعد ان رجح امامنا خيار تبني الاسلام للدولة وعدها من مفرداته ، ننتقل لتوضيح

مفهوم الدولة وعناصرها في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر .

محاضرات مادة الفكر السياسي الإسلامي المعاصر/المرحلة الرابعة/ قسم العلوم السياسية^(١)

أ.د. هادي مشعان ربيع

عنوان المحاضرة : السلطة في الفكر الإسلامي المعاصر

.....

مفهوم السلطة

تعد السلطة السياسية ركن من اركان الدولة ، وحجر الزاوية بالنسبة لكل تنظيم سياسي ، وتكمن حقيقتها في اعتقاد المحكومين انها قادرة على توفير ما يحتاجون اليه من أمن مادي ونفسي ، على تنوع صور الامن وتعددتها ، واذا كانت السلطة تعني القدرة على حكم الاخرين وانفاذ الامر ، فان تلك السلطة تعتمد على عوامل نفسية واقتصادية واجتماعية ان جانب اعتمادها على القوة المادية . وفي الفكر الغربي تعددت الاراء حول تحديد مدلول السلطة، بينما ذهبت الاراء الاجتماعية في تحديد المصطلح الى البحث عن مايتلائم مع السلطة كالقدرة والنفوذ والقوة والسلطان ، انطلقت الطروحات القانونية والسياسية من اعتبار السلطة ظاهرة طبيعية وانها ضرورية للافراد ، ومبعث هذه الضرورة المهام الوظيفية التي يمكن ان توفرها لهم السلطة باعتبارها تنظيم اجتماعي .

وإذا انتقلنا الى دراسة الفكر الاسلامي المعاصر للسلطة ، سنشخص قلة الطروحات النظرية المرتبطة ببيان الفهم الاسلامي لها كالية تحتمها الضرورة الاجتماعية ، وتطرقت بعض الاراء للسلطة وحاولت تعريفها من خلال اقتباس معناها من الثقافة السياسية الغربية ، فتارة

١ - مصادر المحاضرة:

١- ابراهيم محمد زين ، السلطة في فكر المسلمين ، (الخرطوم : الدار السودانية للكتب ، ١٩٨٣) ، ص١٧
٢- محمد المبارك ، نظام الاسلام ، الحكم والدولة ، (طهران : رابطة الثقافة والعلاقات الاسلامية ، ١٩٩٧ ، ص١٣٧-١٣٨
- أمل هندي كاطع ود.خليل مخيف الربيعي، الفكر السياسي الاسلامي المعاصر، بيروت ، دار السنهوري، ٢٠١٩. ص١٨-٢٤.

يطلقونها على الحكومة وكانها لفظة مرادفة لها ، فيعرفونها بانها " الحكومة الاسلامية الشرعية" ، وهذا التعريف يتجاوز الفرق المفاهيمي بين الحكومة والسلطة فالاولى هي الاداة بينما الثانية هي فعل تلك الاداة .

وتارة اخرى يراد فون بينها وبين الدولة فعند الحديث و عن ضرورة الدولة تقدم ادلة على ضرورة السلطة و احياناً يجري الحديث عن السلطة ، والمقصود هو الدولة وربما هذا ناجم من ان الاسلام لم يول اهتماماً كبيراً للدولة بقدر اهتمامه بالسلطة لانها عماد بقاء الدولة اولاً ، ولان المسلمين تنازعوا حول السلطة ولم يهتموا بالدولة ، اما لكونها ليست واضحة المعالم من الناحية الواقعية ، او لانها نتيجة حتمية لوجود السلطة .

وعرف البعض السلطة بانها " البنية السلطوية للامة والتي توجه العقل السياسي وتحدده وفق منظومة المبادئ السياسية الاسلامية.

أو انها " القدرة على الفعل النابع على مقتضي النظر الشرعي في الاسلام". ويمكن القول ان السلطة اسلامياً تعني القدرة التي تمتلكها الهيئة القائمة على ادارة المجتمع وتنظيمه والتي تقوم على رضا الافراد وتوجيه الجماعة وفق قواعد المرجعية الشرعية ، وعلى هذا الاساس تمنح الحقوق وتفرض الواجبات وبالشكل الذي يضمن تحقيق مصالح الافراد من جهة، ومقتضيات الشرع من جهته اخرى ، فميزة السلطة الاسلامية انها خاضعة للشرع الذي يحدد لها الدور والفاعلية ، وانها لاتخضع مادياً ولامعنويألاية سلطة اخرى وهذا ما يؤمن لها الاستقلالية .

سمات وخصائص السلطة في الاسلام

يطرح الفكر الاسلامي المعاصر سمات عدة للسلطة تنبثق منها وتفترن بها وظائفها ومن

هذه السمات:

١- **التكاملية**: ترتكز السلطة في الاسلام الى فكر متكامل ذي مبادئ وغايات معنية واضحة فهي تتصف بالشمول بحيث لا يمكن فك الارتباط بين جوانب الحياة الروحية والمادية ، كما حددت للسلطة وظائف عدة شملت مجالات الحياة المختلفة من تشريع وتنفيذ وقضاء ، ويبدو ان تحديد الفكر الاسلامي المعاصر لهذه الوظائف مستمداً من رؤيته التكاملية السلطة بناءً على تكامل الاسلام وشموليته لجوانب الحياة المختلفة.

٢- **العالمية**: ان عالمية التصور الاسلامي للسلطة فرض على السلطة ان تتحرك في ضوء هذا التصور من اجل بناء جسور من العلاقة الوثيقة بين جميع المسلمين في العالم بحيث لاتكون ضيقة التصور او التفكير او التخطيط .

٣- **الغائية**: تنزع السلطة الاسلامية الى ان تكون ذات غاية بالشكل الذي يمكنها من حمل عبء الرسالة والقيام بالدعوة وتوضح غائية السلطة في الاسلام من كونها ضرورة اجتماعية اقتضتها سنن الاجتماع السياسي لاستحالة عيش المجتمعات دون جماعة سياسية . وحاجة الشرعية الى اداة لتنفيذها .

٤- **الوسطية**: السلطة في الاسلام وسطية تجمع بين مصالح الناس في الدنيا والاخرة ، وتوازن في ممارستها بين احتياجات الانسان الروحة والمادية ، وان فلسفتها او المبادئ التي تناسس عليها تتماشى مع هذه الحقيقة .

٥- **المدنية**: فالسلطة الاسلامية مدنية من حيث سيادة (الشرع) او القانون وليست ثيوقراطية كالتي سادت في اوربا خلال القرون الوسطى ، بل هي سلطة مؤسسة وليست شخصية . ويكون التعامل مع الدين على انه يمثل منظومة مرجعية رئيسة للثقافة والمذهبية العامة للمجتمعات الاسلامية فالاسلام عقيدة وثقافة وحضارة ولايمكن اختزاله في دولة او سلطة سياسية .

وبذلك يكون الفكر الاسلامي قد امن بضرورة السلطة باعتبارها من المرتكزات الاساسية للمجتمع البشري ، وهو بهذا يتفق مع التيارات الفكرية الحديثة والمعاصرة ، الا انه امن بضرورتها الشرعية واختلف بذلك من التيارات الفكرية السائدة ، كما ان التصور المطروح للسلطة في الفكر الاسلامي يعارض وصفها بالثيوقراطية على اعتبار ان الاسلام اعطى للامة حق عزل الحاكم ان السلطان اذا ما انحرف من مضمون البيعة ، وان الحكومة في الاسلام بوصفها سلطة عليا تستمد سلطاتها من الشعب بعده ممثلاً عن الله في اختيار الحاكم، ومثل هذين الأمرين لا يتوافران في السلطة الثيوقراطية التي لا يكون فيها للشعب الحق في اختيار الحاكم ولا الحق في عزله في حال الخرافه .

أما شرعية السلطة فقد انقسم الفكر الاسلامي بشأنها الى تيارين، يذهب الاول الى اعتبار الشرعية مستمدة من الله تعالى واعطاها بذلك بعداً دينياً ، بينما ينسب التيار الثاني الشرعية الى الامة من خلال وضع اليات معينة تمكن الامة من اضعاف الشرعية على السلطة كالبيعة والشورى وغيرها.

محاضرات مادة الفكر السياسي الإسلامي المعاصر/المرحلة الرابعة/ قسم العلوم السياسية^(١)

أ.د. هادي مشعان ربيع

عنوان المحاضرة : السيادة في الفكر الإسلامي المعاصر

.....

مفهوم السيادة

طرح الفكر الإسلامي المعاصر تصوره لمسألة السيادة التي يعدها البعض

أحد المقومات التي تركز عليها السلطة السياسية والتي تشير إلى الاستقلال

في اتخاذ القرارات وبنائها مؤثرات خارجية أو داخلية على السلطة .

وتشير السيادة بمفهومها العام إلى مجموعة الاختصاصات التي تنفرد بها السلطة

السياسية في الدولة وتجعل منها سلطة أمره عليا، ومن بين هذه الاختصاصات قدرتها على

فرض إرادتها على غيرها من الهيئات والأفراد.

وهناك من يقرن السيادة بصاحب السلطة التي يراها تتجسد في الأمة فيعرفها على أنها "

السلطة التي تمتلكها الأمة في سن ما تشاء من القوانين وتنفيذها وتنظيم شؤونها الداخلية على أن

لا تكون خاضعة في شؤونها الخارجية لغير القيود التي ارتضتها بمحض إرادتها.

وعلى ذلك تتميز السيادة بان لها مظاهر وخصائص عديدة ، يمكن تحديدها بمظهرين

بارزين هما :

١ - مصادر المحاضرة:

١- إبراهيم محمد زين ، السلطة في فكر المسلمين ، (الخرطوم : الدار السودانية للكتب ، ١٩٨٣) ، ص١٧
- أمل هندي كاطع ود. خليل مخيف الربيعي، الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، بيروت ، دار السنهوري،
٢٠١٩ ص ١٨-٢٤.

- **مظهر داخلي** : ويتمثل في حرية الدولة في التصرف في شؤونها الداخلية وفي تنظيم مرافقها العامة ، وفي فرض سلطتها على كافة اجزاء اقليمها من اشخاص وممتلكات .

- **مظهر خارجي** : ويتمثل في استقلال الدولة بآدارة علاقتها الخارجية بدون ان تخضع في ذلك لاية سلطة عليا وتتجسد خصائص السيادة في الاطلاقية والشمولية والدوام وعدم الانقسام.

وكانت السيادة تعبيراً وفكرة قد نشأت في اوربا في ضوء معطيات معينة وفي خضم الصراعات التي نشبت بين الاباطرة والكنيسة، والصراع بين الهيئات الحاكمة والشعوب الاوربية لفترات تاريخية متعاقبة .

اما الفكر الاسلامي المعاصر فان تعبير السيادة يتحدد مدلوله ومعناه والجهة التي تستند اليه باعتبار مضمونها اللغوي من حيث كونها تعني السمو والعلو والرفعة وهذي المعاني لا تنصرف ولا تتوجه في المجتمع الاسلامي إلا الى الشرع وحده وما يستتبط من احكام عامة .

فالشرع هو الذي يحكم في علاقة الافراد بعضهم وتنظيم ارادة الامة والافراد ، ويخضع له الحاكم والمحكوم في المجتمع الاسلامي ، ويقترب من معنى السيادة في الشريعة الاسلامية معنى الحاكمية او الحكم، فيما يراد به تقرير الامر وعملية التشريع للمجتمع بتوجيه الاوامر والنواهي .

موقف الفكر الاسلامي المعاصر من السيادة :

انقسم الفكر الاسلامي في معالجتة لفكرة السيادة الى تيارين رفض الاول الاخذ بها معتقداً ان لها كباقي الافكار الوافدة ، سمات وحقائق الفكر الغربي التي تتعارض مع المنظومة الفكرية والقيمية الاسلامية ،بينما نادى التيار الثاني بإمكانية الاستعانة بهذه الفكرة وادراجها في

سياق الدعوة الى الاسلام وتقديمها باطر التصورات الاسلامية لتكون اداة تعبير عن المعنى المقصود بكل ابعاده الاسلامية .

١- الرافضون لفكرة السيادة :

عبر هذا التيار عن رفضه لفكرة السيادة واستند في دعواه لحجج عديدة منها :

أ- تباين الظروف التي ادت الى ظهور السلطة لدى كل من المجتمع الاسلامي والغربي ، لان الافكار والنظريات حول السلطة والسيادة لدى الغرب وضعية وليست دينية خلافاً للرؤية الاسلامية للسلطة ، ولان الاسلام ينطلق من كونه منهجاً الهيا شاملاً لكل نواحي الحياة المادية والروحية ، الفردية والاجتماعية ، ولذلك اخذت السلطة حيزاً من اهتماماته واكد على وجوبها كوسيلة لتنفيذ شريعته وتطبيق احكامه .

ب- ان نظرية السيادة نظرية حديثة استنبطها رجال الفقه الفرنسي القدامى اثناء فترة كفاح الملوك من اجل استقلالهم الخارجي ازاء الامبراطور والبابا ومن اجل اقرار سلطتهم داخل المملكة ازاء الحاكم والإقطاعيين ، بينما نجد ان السلطة الاسلامية قد ظهرت عقب الهجرة النبوية الى المدينة المنورة التي اصبحت قاعدة الدولة الاسلامية الجديدة والتي ترأسها رسول الله "ص" فهو قائد المسلمين واما مهم كما انه نبيهم ورسول الله اليهم .

ج- ان نظرية السيادة باطارها الحديث لم تظهر الا بعد انتصار السلطة الزمنية على السلطة الدينية ممثلة بالكنيسة فاوجدت فكرة العلمانية عندما فصل الدين عن الدولة واصبحت السلطة السياسية في الغرب تتمتع بحرية مطلقة في وضع التشريعات ، اما في الاسلام فالنظام سابق على الدولة وهي ملزمة به حتما في كل امورها .

د- ان الدعوة الى نفي السيادة لدى الفكر الاسلامي المعاصر مبعثه ايضاً وجود نظرية متكاملة في السلطة تقوم اسسها من التصور الاعتقادي الاسلامي الذي لايجيز الخضوع المطلق

الا " الله " ويؤكد على وحدة الاصل البشري ، وان الحاكم ليس مشرعاً بل هو منفذاً للشيعة الالهية باستثناء التشريعات التي توضع لمواجهة المتغيرات التي اجتاحت الحياة بجميع جوانبها .
هـ - ان ماتعرضت له نظرية السيادة من انتقادات من قبل الغربيين انفسهم ، جعل بعض الاسلاميين لا يهتمون بها ولايعدوها من اسسس النظرية الاسلامية وركن من اركان الدولة وعناصرها .

٢ - المؤيدون لفكرة السيادة :

يرى هذا التيار انه لا باسبالاخذ بمفهوم السيادة شرط عدم تطبيق هذا المفهوم وفق التصور الغربي وبكل مفاهيمه وتصوراته بل النظر اليه بقيم الاسلام ومعاييره فالسمة الربانية التي اتسم بها الدين الاسلامي والتي انطلقت من حاكمية "الله" في الوجود قد استهدفت انصراف البشر الى تفاصيل اعمال الحضارة وتكوين مؤسساتها بكفاءة ودراية في التطبيق .
ومن تلك الاعمال الاطار السياسي الذي تكامل بعد الهجرة عندما توفر عنصر الاقليم واصبح للمسلمين ارض يأمنون لها، وبروز عنصر السلطة السياسية التي يراسها النبي "ص" والتي كانت مستقلة تمام الاستقلال عن كل القوى السياسية الخارجية انذاك كالإمبراطوريتين الفارسية والرومانية.

ان طابع الاستقلال الذي اتسمت به الدولة الاسلامية كما طار ذاتي له سلطته المستقلة ، حفز المفكرين الاسلاميين بادراك النظرية الاسلامية لفكرة السيادة وان اختلفوا في مصدر هذه السيادة.

مصدر السيادة: يطرح في الفكر الاسلامي المعاصر سؤال مهم عن مقرالسيادة، او من هو

صاحب السيادة بالمعنى الدستوري الحديث في الدولة الاسلامية ؟

اذ الاجابة من هذا التساؤل افرزت اراءً اسلامية عديدة منها :

١- ذهب العديد من الباحثين والمفكرين الاسلاميين المعاصرين الى ان السيادة هي "الله" تعالى فاليه يستند القانون الالهي الذي يحكم سلوك الامة ، فان "الله" هو مصدر السلطة وارادته المتجلية في القران الكريم هي الحاكمة .

ان القول بان "الله" سبحانه هو مصدر السيادة لانه ينفرد بالالوهيه والربوبية ، ويستوجب لتحقيق حاكمية "الله" اليات وسبل تؤمن بتنفيذ الشرع باحكامه وتطبيق قواعده والعمل بها . هذا فضلاً على ان القول بالحاكمية الالهية دون بيان احكامها تخلق التصور بانه الدولة الاسلامية دولة دينية ثيوقراطية ، وذلك لايتواءم مع طبيعة الحكم في الاسلام لان منصب الحاكم وصاحب السلطة في المنظور الاسلامي ليس منصباً اليها مقدساً وانما وظيفة اعتيادية انسانية من وظائف المجتمع الاسلامي.

٢- يؤكد معظم المفكرين الاسلاميين على ان السيادة في الدولة الاسلامية يعود للامة مادام رئيس الدولة يستمد سلطانه من الامة ممثلة بأهل الحل والعقد ، ويعتمد في بقاء هذا السلطان على ثقتهم به ونظره في مصالحهم كما ان للامة حق خلعه، ويؤكد احد الباحثين بان " المسلمين هم اول امة قالت بان الامة هي مصدر السلطات".

وقد ترد بعض الملاحظات على هذه الراء ، فالقول بان الامة هي مصدر السلطات يجعل للامة السلطة والارادة العليا وهذا الامر يتنافى مع طبيعة النظام السياسي القائم على علوية سلطة الشريعة ، كما ان هذه النظرية تستند الى المرجعية الغربية والتي جعلت قرارات السلطة وافعالها خاضعة لميول الافراد ، بعكس الاسلام حيث ان الخطاب الاسلامي هو الذي ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم . فالشرع هو الذي يتحكم في علاقة الافراد بعضهم بعض وتنظيم ارادة الامة والافراد ويخضع له الحاكم والمحكوم في المجتمع الاسلامي .

٣- يذهب الرأي الثالث الى القول بالسيادة المزدوجة ، فمن جهة يقرر ثبوت السيادة "لله" سبحانه ، الا انه وبموجب عهد الاستخلاف قد جعل الامة هي المكلفة بتحقيق هذه السيادة هذا ضمن اطار الشرع فتكون السيادة التي تمتلكها الامة هي سيادة مقيدة بالشرع اي ان صاحب السيادة في الدولة الاسلامية هي الامة فضلاً عن القانون او الشريعة الاسلامية.

ان هذا الرأي ينطلق ليعبر عن الاعتراف بالسيادة الالهية ، الا انه وطبقاً لعهد الاستخلاف فقد جعل البشر مستخلفين في الارض لعماريتها واحلامها واقامة شريعة "الله" فيها وتنظيم امور الناس عليها .

محاضرات مادة الفكر السياسي الإسلامي المعاصر/المرحلة الرابعة/ قسم العلوم السياسية^(١)

أ.د. هادي مشعان ربيع

عنوان المحاضرة : مفهوم الدولة واهم أركانها في الفكر الإسلامي المعاصر

.....

ما مفهوم الدولة في الفكر الاسلامي المعاصر؟

لايوجد اتفاق تام على المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية والدولة واحدة من تلك المفاهيم التي تعددت تعاريفها فلا نجد لها تعريفاً مانعاً جامعاً . وربما يفسر ذلك التعدد اختلاف الباحثين في طريقة تناولهم لموضوعة الدولة ، والزاوية المعرفية التي ينطلقون منها كما ان الكثير من التعاريف صدرت من فلاسفة ومفكرين ليسوا من بيئة علميته واحدة ولا من لون فكري وسياسي او اجتماعي واحد، غير ان المتفق عليه انها تمثل الذروة التي تتوج البناء الاجتماعي الحديث وتكمن طبيعتها التي تنفرد بها وسيادتها على جميع اشكال التجمعات الاجتماعية الاخرى، فالدولة كيان مؤسساتي متعالي عن المجتمع وتنا قضاياه ، يمارس هيمنة عليه من خلال تمتعه بهيبة رمزية تحتكر استخدام القوة على الرعايا. وهي تجمع بشري مرتبط باقليم يسوده نظام سياسي وقانوني موجه لمصلحتهم المشتركة وتحرص على المحافظة على هذا التجمع سلطة مزودة بقدرات تمكنها من فرض النظام ومعاقبة من يهدده بالقوة" .

١ - مصادر المحاضرة:

١- تقي الدين النيهاني ، الدولة الاسلامية ، ط٧ ، (بيروت : دار الامة ٢٠٠٢) ، ص٣٦
٢- محمد المبارك ، نظام الاسلام ، الحكم والدولة ، (طهران : رابطة الثقافة والعلاقات الاسلامية ، ١٩٩٧ ، ص١٣٧-١٣٨
- أمل هندي كاطع ود.خليل مخيف الربيعي، الفكر السياسي الاسلامي المعاصر، بيروت ، دار السنهوري، ٢٠١٩. ص١٥-٢٢.

وتجدر الإشارة الى ان الدولة في الفكر الغربي نتاج من نتاجات عصر النهضة والحداثة الاوربي ، وان كانت على مستوى التنظير والفكر تمتد الى تأملات العقل السياسي الاغريقي في دولة المدنية ومستمد من اللفظ اللاتيني "status".

وتدور معظم تعريفات الفكر السياسي الاسلامي المعاصر في فلك المفاهيم والتعريفات المتداولة في الفكر الغربي ، رغم ان الفكر الاسلامي يتميز في تعريفه اللغوي للدولة ، فالدولة (بالضم) تعني العقبة وجاء في قوله تعالى "كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم"*(الحشر الاية ٧) كما جاءت الدولة برفع الدال في قوله تعالى "وتلك الايام ندولها بين الناس"*(ال عمران الاية ١٤٠) فدالت الايام اي دارت وتحولت عن قوم الى قوم اخرين ، اي ان الدولة وفق تلك المعاني تشير الى الفعل والانتقال من حال الى حال ، بمعنى دار او تبدل وتغير من حال الى اخر .

ويؤرخ للاهتمام بمفهوم الدولة في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر بالقرن التاسع عشر مع بداية الاحتكاك بالغرب وضعف الخلافة العثمانية كما كان استجابة للتحدي الذي فرضه مفهوم الدولة الوطنية على المسلمين بعد الغاء السلطنة وحلول دولة وطنية متعددة محلها لاسيما بعد ان طرح الفكر الاسلامي نفسه بديلاً عن الانظمة السياسية القائمة من خلال رفعه لشعار الدولة الاسلامية .

هذا التناول المفهوم الدولة تكرر في طروحات منظري الدولة في الفكر الاسلامي المعاصر ، والاختلاف يكمن من حيث التوسع والايجاز او من حيث الدولة والوضوح وضبط المفاهيم ، فتعرف الدولة الاسلامية بانها "قوة مقيدة التصرف بالشرع ووسيلة ضرورية دائمية توجدتها الامة لتنفيذ احكام الشرع في المجتمع الذي تحكمه افراداً وجماعات وتحمل الدعوة الاسلامية الى العالم"، كما تعرف بانها " دولة عقائدية رابطتها عقيدة وفكر ونظم وتشريع ينبثق عنها في اطار مبدأ واحد هو الاسلام".

اركان او عناصر الدولة في الفكر الاسلامي المعاصر

ان الدولة الاسلامية وفق الرؤية الاسلامية تستوجب دراسة عناصرها الاسلامية حسب تلك الرؤية .

اولا- الاقليم : لم يبحث الفقهاء موضوع ارض الدولة الا في اطار العلاقة مع الاخر تحت عنوان دار الاسلام ،وربما يعود الامر الى التطابق في العصور الاسلامية الاولى بين ارض الدولة والامة في وضع خارجي واحد كما حدث في زمن الرسول "ص" ومابعده ، حيث كانت الامة كلها في دولة واحدة ، ففي تلك الحالة كانت دار الاسلام هي ارض الدولة وارض الامة ايضاً ، والكل يشكل سيادة واحدة ولايمكن وضع حدود جغرافية لها من جهة ارتباطها بنمو الامة واتساعها

اما في الوقت الحاضر فانه يمكن تصور مجموعة من الحالات لارض الدولة الاسلامية :

أ- التطابق بين الدولة والامة وهذه الحالة صعبة لتحقيق الان في ظل الاوضاع الدولية وتشتت المسلمين في بقاع مختلفة من الارض .

ب- توزع الارض الخاصة بالامة الاسلامية الى دول متعددة كما هو حاصل الان .

ج- وجود ارض اسلامية محتلة او مسلوبة من قبل غير المسلمين.

د- وجود ارض يقطنها غالبية مسلمة ولكنها جزء من دولة غير اسلامية.

ولذا يمكن القول ان التطابق بين الارض والامة لم يعد له وجود في الواقع ، فالدولة ترتبط

بالارض، والامة ترتبط بالعقيدة وما زال يتردد في الفكر الاسلامي المعاصر نظرية الحدود المرنة

، لان الدولة الاسلامية لاتعرف بنفسها بحدود لانها قائمة على اساس فكري .

ثانياً - الأمة : وهي العنصر الثاني من عناصر الدولة ، وقد اتجهت بعض الدراسات الاسلامية الى استخدام مصطلح الشعب للتعبير عن أبناء الدولة الاسلامية ، بينما تعامل اغلب المفكرين الاسلاميين مع الشعب بمصطلح الأمة .

استناداً الى ماتقدم من اراء وطبقاً لمفهوم الأمة تطرح من الناحية السياسية قضيتي المواطنة والاقليات الدينية .

اولاً : المواطنة : احدى المشاكل التي ينتجها مفهوم الأمة الاسلامية في

اطار الدولة الحديثة هو مفهوم المواطنة ، والمواطنة مفهوم سياسي ، قانوني ، اجتماعي ، يقوم على اساس انتماء الفرد الى وطن معين بالسكنى ، مما يعزز مجموعة من الحقوق والواجبات السياسية كحق الترشيح والانتخاب والمشاركة السياسية ضمن الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني ، كما ان من مظاهر انتماء الفرد الى الوطن حصوله على جنسية ذلك البلد وكذلك تمتعه بحق السكن والاقامة الدائمة في الوطن .

وهذا المفهوم من المفاهيم التي تعززت في ظل الدولة القومية الحديثة التي قامت على اساس الانتماء الجغرافي وهو اكثر ارتباطاً بالشعب منه بالامة ، وتطرح في الفكر الاسلامي المعاصر نظريتان حول المواطنة .

النظرية الاولى : ترى تمتع الفرد في الدولة الاسلامية بحق المواطنة بغض

النظر عن الانتماء الديني ، وتستند هذه النظرية على وثيقة المدينة والتي يؤسس عليها الرأي القائل ان الاسلام تقبل فكرة تاسيس مجتمع متنوع في دولة واحدة ونظام حكم واحد على اساس الاسلام وتمتع الجميع فيها بحق المواطنة الكاملة .

النظرية الثانية: تعتمد هذه النظرية الدين اساساً للمواطنة دون ان تلغي وجود اديان اخرى في الدولة ، اي انها ترى اختصاص المواطنة بالمسلم دون غيره . وطبقاً لهذه النظرية فان قضية المواطنة تواجه مشكلة مزدوجة تكمن في:

أولاً- **حق المسلم غير الساكن في الدولة الاسلامية** عالج الفكر الاسلامي القضية الاولى من خلال اشتراط شروط اضافية على المسلم خارج الدولة الاسلامية منها التوطن في البلد الاسلامي ، واضيف شرط اخر هو قبول الدولة المسلمة بذلك ، فلا يكفي التوطن وحده بل يحتاج الى اجراءات فنية منها طلب الانضمام الى الامة وقبول الدولة الاسلامية بذلك . وهذا اجراء اداري متبع في اغلب دول العالم ، وبهذا يكون الفكر الاسلامي قد استعار اليات الافكار الاخرى لحل مشكلة المسلم غير المستوطن في الدولة الاسلامية .

ثانياً : قضية غير المسلم في الدولة الاسلامية وتمتعه بالمواطنة ، فقد ارتأى فريق من المفكرين الاسلاميين تطبيق المفاهيم التي اعتمدها الفكر الاسلامي في تجربته التاريخية مثل عهد الذمة والجزية ، وحاول اخرين اكثر فهماً للواقع اضعاف الفاظ حديثة على مفهوم اهل الذمة حيث اجيز استخدام لفظ المواطنة والمواطنين بدلاً عنه.

ثالثاً : السلطة السياسية : تعد السلطة السياسية ركن من اركان الدولة ، وحجر الزاوية بالنسبة لكل تنظيم سياسي ، وتكمن حقيقتها في اعتقاد المحكومين انها قادرة على توفير ما يحتاجون اليه من أمن مادي ونفسي ، على تنوع صور الامن وتعددتها ، واذا كانت السلطة تعني القدرة على حكم الاخرين وانفاذ الامر، فان تلك السلطة تعتمد على عوامل نفسية واقتصادية واجتماعية ان جانب اعتمادها على القوة المادية .

وسوف نكمل الكلام في المحاضرة القادمة